روسيا شريك أساسى فى نهضة الاقتصاد المصرى

(الأهرام الاقتصادى، العدد ٢١١١، ٢٢ يونيو ٢٠٠٩)

د. نورهان الشيخ

كان لزيارات الرئيس مبارك المتعاقبة لروسيا أعوام ١٩٩٧، و٢٠٠١، و٢٠٠٤، و٢٠٠٦، و٢٠٠٨، أكبر الأثر فى تطوير التعاون بين البلدين وتحقيق قفزات ملموسة فى مختلف المجالات. فقد نجحت فى إذابة الفتور النسبى الذى ساد العلاقات بين البلدين فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة، ووضعت الأطر اللازمة لتطوير التعاون بين البلدين، وبلورة مشروعات محددة مثلت دفعة قوية لهذا التعاون. كما أُعتبرت زيارة الرئيس الروسى السابق ورئيس الوزراء الحالى فلاديمير بوتين لمصر فى أبريل ٢٠٠٥، والتى كانت الأولى منذ أكثر من أربعين عاماً، علامة فارقة ليس فقط فى العلاقات المصرية الروسية ولكن فى السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبداية جادة لعودة الدور الروسى فى المنطقة من منطلقات جديدة. وعكست مدى دفئ العلاقات المصرية الروسية والتطور الذى شهدته والآفاق والامكانات المتاحة لشراكة مستقبلية بين البلدين تضيف الكثير للقدرات المصرية فى مختلف المجالات، على النحو الذى يجعل منها ضرورة تنموية لمصر وذلك بالنظر لحيوية القطاعات التى تتضمنها والتى يمكن بلورتها فى ثلاث قطاعات أساسية.

أولها، المجال التقنى الذى يأتى فى مقدمة مجالات التعاون بين البلدين، ويتضمن ذلك الاستفادة من خبرات معهد الطاقة الروسى، الذى يعتبر أكبر المعاهد المتخصصة فى مجال الطاقة فى العالم، لتطوير قدرات مصر فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياة بالطاقة المتجددة. فخلال زيارة الرئيس مبارك لروسيا عام ٢٠٠١ تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبراء وتدريب الفنيين. كما تم توقيع اتفاقية أخرى خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية فى مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا تتمكن الشركات الروسية المعنية، مثال مؤسسة "روس آتوم" و"اتوم ستروي اكسبورت"، بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهرذرية مصرية، وكان الخبراء الروس أول من ساهم في إنشاء مفاعل "أنشاص" المصري للبحوث النووية خلال الحقبة الناصرية. وتحتاج مصر إلى مساعدة فنية في تشكيل الهيئات المسؤولة عن الأمن النووي ومراقبة سير تنفيذ

برنامج بناء المحطة الكهرذرية في مختلف المراحل. ومن المنتظر أن يجري تشغيل المحطة الكهرذرية المصرية الأولى بعد ٧ – ٨ سنوات، وتبلغ تكلفتها ١.٥ – ٢ مليار دولار.

ويتضمن التعاون التقنى أيضاً الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط المصرية والبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعى حيث تمتلك روسيا تقنيات متقدمة فى هذا المجال، ويمثل انتاج شركة "لوك أويل" الروسية فى مصر حوالى ١٠% من الانتاج المصرى من البترول، هذا إلى جانب التعاون مع شركة غاز بروم الروسية واستغلال خبراتها الواسعة فى تطوير قطاع الغاز المصرى. كما وقعت شركة "نوفاتيك" الروسية مع الشركة الوطنية المصرية " Tharwa Petroleum" في سبتمبر عام ٢٠٠٧ عقدا بحصة ٥٠% للتنقيب عن الغاز والمواد الهيدروكربونية واستخراجها في جرف البحر المتوسط بالعريش. وتعتبر مصر من الدول المؤسسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، الذى أنشئ بمبادرة من روسيا بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذى يسهم فى بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم فى تحقيق الاستقرار العالمى فى هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الأثنى عشر بأكثر من ٥٠% من الانتاج العالمى للغاز، و٨٠% من إجمالى الاحتياطى العالمى المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها فى ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨.

يضاف إلى هذا الاستفادة من الخبرة الروسية فى تطوير وتحديث البنية الصناعية المصرية. ويتضمن ذلك تدشين صناعات جديدة تضيف رصيداً للتعاون بين الجانبين ومثال ذلك الانتاج المشترك للأدوية ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر، ومنها خط لانتاج دواء الانسولين بالتعاون بين شركة سيديكو المصرية وشركة بيوتكنولوجيا الروسية. كما وقعت مصر وروسيا فى أبريل ٢٠٠٧ اتفاق لانشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية وبعض السلع الهندسية الأخري بمدينة برج العرب الصناعية المصرية علي مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تصل الي ٢ مليار دولار. هذا إلى جانب تحديث المشروعات التى أقيمت بمساعدة وتكنولوجيا روسية فى فترة الخمسينات والستينات والتى تبلغ ٩٧ مشروعاً صناعياً تنموياً تمثل دعامة الاقتصاد المصري حتى الآن، وأبرزها تحديث مولدات الكهرباء فى السد العالى لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث الفرن العالى وإعادة تأهيل أحدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية.

ثانيها، العلاقات التجارية، فإلى جانب التعاون التقنى تعتبر روسيا شريك تجارى هام بالنسبة لمصر وذلك بالنظر إلى تضاعف حجم التبادل التجارى ليصل إلى ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مقارنة بحوالى ٨٧٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وأيضاً لكون الصادرات الروسية لمصر تتضمن ما يسمى بالسلع الاستراتيجية ومنها الآلات والمعدات الثقيلة، والقمح حيث تمد روسيا مصر بثلث احتياجاتها منه (ما بين ٧.٣ و٨.٢ مليون طن) وذلك على مدى العشر سنوات الأخيرة. وقد أكد وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد فى ختام الاجتماع السابع للجنة الروسية المصرية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي التقني في موسكو مطلع شهر يونيو الجارى أن حادث التحفظ على كمية القمح الواردة من روسيا منتصف شهر مايو الماضى، يحمل طابعا فرديا استثنائيا، ولن يؤثر على العلاقات المصرية الروسية، ولا على ورادات القمح الروسى لمصر التى من المتوقع أن تزداد فى المستقبل. كذلك يعتبر السوق الروسى سوقاً هاماً للسلع المصرية رغم المنافسة الشديدة التى تواجهها المنتجات المصرية من مثيلتها التركية والصينية فيه حيث تحتل مصر منذ عام ٢٠٠٣ المركز الثانى عالمياً فى تصدير الموالح الى روسيا والمركز الأول فى تصدير البصل والبطاطس.

أما البعد الثالث للشراكة المصرية الروسية والذى لا يقل أهمية بالنسبة للاقتصاد المصرى فهو عائد السياحة الروسية لمصر. فالروس يعشقون مصر، ويحترموا كثيراً مصر والمصريين، وتتصدر روسيا قائمة الدول المصدرة للسياحة لمصر ويبلغ عدد السياح الروس القادمين لمصر ٢ مليون سائح سنوياً وفق تقديرات عام ٢٠٠٨ مقارنة بحوالى ٣٥٠ ألف سائحاً عام ٢٠٠٣، الأمر الذى يشير إلى النمو المضطرد فى عدد السياح الروس، وما يمثله ذلك من أهمية اقتصادية لمصر.

وتأتى زيارة الرئيس دميتري مدفيديف لمصر لتؤكد عمق العلاقات المصرية الروسية، والآفاق الرحبة للتعاون بين بلدين صديقين. فهناك رغبة جادة وصادقة من جانب روسيا للتعاون مع مصر وتقديم المساعدة الفنية وإمدادها بالتكنولوجيا المطلوبة فى مختلف المجالات. ومن الضرورى استثمار هذه الزيارة فى دفع التعاون بين البلدين قدماً، ويتضمن ذلك تفعيل الاتفاقات القائمة والتدخل الحكومى المباشر لتحقيق ذلك، والسعى الجاد لزيادة حجم الاستثمارات المشتركة، ومضاعفة رأس المال المصرى المستثمر فى روسيا حتى يتسنى الوصول بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية القائمة بينهما.

إن روسيا تمثل شريكاً أساسياً فى تحقيق النهضة المصرية المرتقبة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا استغلال الفرص المتاحة والعمل بجدية لتطوير التعاون والشراكة بين البلدين على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين.

د. نورهان الشيخ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة